

## تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(للفترة من ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

### أولاً - مقدمة

١ - يرد في هذا التقرير بيان الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ والممددة في قرارات لاحقة آخرها القرار ١٥٧٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

### ثانياً - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض استمر وقف إطلاق النار سارياً في القطاع الإسرائيلي/السوري وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك هادئة ما عدا منطقة مزارع شبعا (المنطقة ٦) التي شهدت نشاطاً ناشئاً من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تم وصفه في تقارير المتعلقة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ووقع حادثان يتعلقان بعبور خط وقف إطلاق النار. ففي ١٥ نيسان/أبريل قام أحد المدنيين وهو يحمل بندقية بعبور الخط من الجانب السوري وأطلق بعض الأعباء باتجاه موقع عسكري إسرائيلي قبل إلقاء القبض عليه واقتياده لإجراء تحقيق معه، وهو لا يزال محتجزاً لدى إسرائيل. وفي ٨ أيار/مايو عبر جنود تابعون لقوات الدفاع الإسرائيلية المنطقة الفاصلة وألقوا القبض على أحد المدنيين السوريين واقتادوه إلى الجانب الإسرائيلي لاستجوابه، وتم الإفراج عنه في اليوم التالي.

٣ - وأشرفت قوة فض الاشتباك على المنطقة الفاصلة من خلال مواقع ودوريات ثابتة لكفالة إبعاد القوات العسكرية لأي من الطرفين عن هذه المنطقة. واضطلعت القوة بعمليات

تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات في المناطق الخاضعة للتحديدات. وكان ضباط الاتصال من الطرف المعني يرافقون أفرقة التفتيش. وكما حدث في الماضي قام كل من الجانبين بمنع أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعه وكذلك بفرض بعض القيود على حرية تحرك القوة. وفضلاً عن ذلك واصل موظفو الجمارك الإسرائيليون أعمالهم في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٤ - كما واصلت القوة مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة، وخلال فترة الأشهر الستة الماضية ساعدت القوة على عبور ٥٨ طالباً ووفرت الحماية في حفل زفاف. وقامت القوة على أساس استثنائي بتسهيل نقل ٤٠٢٨ طناً من التفاح عبر المنطقة الفاصلة بين الجانب الإسرائيلي والجانب السوري. وفي حدود الإمكانيات المتاحة قُدِّم العلاج الطبي للسكان المحليين بناءً على طلبهم. كما ظلت القوة على استعداد لدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما تضطلع به بين السكان المدنيين، من أنشطة التوعية المتصلة بالألغام.

٥ - وفي منطقة العمليات ولا سيما المنطقة الفاصلة ظلت الألغام تشكل خطراً يهدد أفراد القوة وللسكان المحليين. وبالنظر إلى عُمر هذه الألغام وتدهور ما بها من مواد متفجرة زاد هذا الخطر. وواصلت القوة عمليات إزالة الألغام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لحقت أضرار بالغة بإحدى المركبات التابعة للقوة بسبب ذخائر متفجرة، ولم تحدث إصابات بين أفراد القوة.

٦ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق مع السلطات العسكرية في كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقد تعاون الجانبان بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

٧ - في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتألف من ١٠٢٨ جندياً منهم ٣٧٣ من النمسا و (١٨٦) من كندا و (٣٠) جندياً من اليابان و (٣٤٣) من بولندا وجنديان من نيبال و (٩٤) جندياً من سلوفاكيا. واستخدمت كندا عناصر دعم وطنية (٤) واستخدمت اليابان (١٥). وبالإضافة إلى ذلك قدم ٥٧ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة المساعدة إلى القوة في تنفيذ مهامها. ويوشك برنامج التحديث الذي يجري كل ثلاث سنوات على الاكتمال. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين حالة انتشار الألغام.

## ثالثاً - الجوانب المالية

٨ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٦/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مبلغاً إجماليه ٤٠,٩ مليون دولار بمعدل شهري إجماليه ٣,٤ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على النحو الموصى به في الفقرة ١٣ أدناه، فإن تكلفة استمرار القوة سوف تقتصر على المبالغ التي اعتمدها الجمعية العامة.

٩ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة للفترة الممتدة من تاريخ إنشائها حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ ما مقداره ١٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام حتى التاريخ نفسه ٢٠٢٨ مليون دولار.

## رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٠ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ١٥٧٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ تجديده ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ دعا أيضا الطرفين المعنيين إلى تنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) فوراً وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة تنفيذاً للقرار ٣٣٠ (١٩٧٣). وقد تناول تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/59/431) المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٢/٥٨ و ٢٣/٥٨ المؤرخين ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الصُّعد لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

## خامساً - ملاحظات

١١ - ظلت الحالة في القطاع الإسرائيلي/السوري هادئة عموماً. وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المُرّم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ أداء مهامها بشكل فعّال بالتعاون مع الطرفين.

١٢ - بيد أن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بدرجة عالية من التوتر ومن المرجح أن تظل كذلك حتى يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ويحدوني الأمل على أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع

حوانيتها بُغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٣ - في ظل الظروف السائدة أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة ضرورة أساسية ولذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح كما أعربت حكومة إسرائيل أيضا عن موافقتها على ذلك.

١٤ - وإني إذ أقدم هذه التوصية أرى لزاما علي أن أسترعي الانتباه إلى النقص في تمويل القوة. فالاشتراكات المقررة غير المسددة تبلغ حاليا ١٣ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالا مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة وأناشد الدول الأعضاء تسديد اشتراكاتها المقررة كاملة وعلى وجه السرعة وتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٥ - وفي الختام أود أن أشيد باللواء بالاناندا شارما وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. قد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تزود هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمراقبين عسكريين المتدربين للعمل في هذه القوة.

